

تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه
بتركيب الباب فيكون بتركيب الباب يهد لنفسه دعوى
حق المرور ويكون القول قوله للظاهر الذي معه وهو فتح كلب
اه **قوله** ولكن هذا السواد غير ثابت بخط المص **قوله** المستدل
اي التي لزم طر فيها اي اتصل طرفها بالمستطيلة والمراد بطرفها
نهاية سمتها قاله ياكين **قوله** يعني اذا كانت الزاوية الثانية المشقة
ستدبر يعني وقد اتصل طرفها بالمستطيلة كما في مسكين **قوله**
يجوز لا هل الزاوية المستطيلة فتح الباب قاله ملة مسكين
هذا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكثر من
ذلك لا يفتح فيها اه **قوله** وهذه الـ قوله لهم جميعا غير ثابت بخط
المص **قوله** كما ذكرنا غير ثابت بخط المص **قوله** وقيل كان يعلم يقينا
انه منه فله منع قال من يلج وهو خلاف قول اصحابنا جميع
الده **قوله** ولا يجوز ان يبنى تنورا الـ قوله استحسانا لـ
ذلك يضر بالجير ان ضراظا هرا فاحشا لو يكن المحرز عنه
وقياس ان يجوز لانه تصرف في ملكه وترك ذلك استحسانا
لـ اجل المصلحة كما في البتين **قوله** وقال الفقيه ابو الليث جبر
في زماننا عبارة البرازية قال فتمتد لو بد سترة بينهما في هذا
الزمان لان الزمان فاسد والزمان الأول كان زمان صلاح
اه **قوله** ادعى دار في يد جلاله وهما له في وقت معين كرمضا
وقبضها لنفسه فسئل المدعي كيفية يعني طلب القاض كهيئة من
المدعي على دعواه هذه فقال المدعي لم يكن في بيته في حق الهبة

ولكن

ولكن في بيته على كسائه منه وذلك لانه طالبت المدعي عليه هذا
بان اتصرف في هذه الدار لا يملك بالهبة وتسليم منه في حقها
المدعي عليه فاضطرت الى شراء الدار منه فاشترتها من
الواهب وبرهن على كسائه قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة كسبا
لو يقبل قاله ملة مسكين وفي قوله المص تجد فيها اشارة الى
انه لا بد من التوفيق بالفعل وحزم الشارع بان الامكان
كاف وهو اختيار شيخ الاسلام وهو واحد اقوال اربعة واشترط
التوفيق بالفعل اشارة اليه في المبسوط وهو قول ثانيا وثالثا
امكان التوفيق غير كاف في الاستحسان وفي القياس كاف وهو
المذكور في شرح اجماع الكلب كما في المحيط وراجع ان كنا نقض
ان من المدعي فلا بد من توفيق بالفعل وان من المدعي
عليه فيكفي الزمان ويقال ايضا ان تعدد وجوده ولو بلغ الامكان
وان اتحد يكفي وكنا نقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع كدعوى
لغيره وهذا يشترط صدور الكلام من عند القاض في خلاف
منهم من اشترطه ومنهم من شرط صدور كسائه عند القاض
فقط ذكر قولين البرازية ولم يردح وينبغي ترجيح الثاني
وكنا نقض ايضا كما يكون من متكلم واحد يكون من متكلم المتكلم
واحد حكما كوارث وموروث ووكيل وموكل والا في البرازية
والثانية لم ارها صريحة وهي ظاهرة من الأولى ثم اعلم ان
القاضي في مسألة المتن بين المدعي وكسائه لو تناقض
من المدعي لانه لم يدعي كسائه سابقا على الهبة كذا افادته في البحر